الحرية الأكاديمية كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية

محمد محمود الخوالدة*

تغريد محمود عناب

ملخص

هدف الدراسة الكشف عن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات أردنية في إقليم الشمال. وهي: (جامعة اليرموك, وجامعة عجلون الوطنية, وجامعة البلقاء التطبيقية) علاوة على بيان أثر مجموعة من المتغيرات الوسيطة في مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداة تكونت من (35) فقرة موزعة على أربعة مجالات وقد خضعت الأداة إلى اجراءت التصديق والثبات , وطبقت على عينة قوامها (288) عضوا من أعضاء هيئة التدريس, تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية . وبعد جمع البيانات تم تفريغها في ذاكرة الحاسوب لتحليلها باستخدام نظام SPSS نظام الدراسات الاجتماعية. وبعد معالجة البيانات وفق التقنيات الإحصائية الملائمة لأسئلة الدراسة ومتغيراتها, خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية أن أعضاء هيئة التدريس يدركون مفهوم الحرية الأكاديمية لفقرتين من أصل (35) فقره, وتشكل ما نسبته (5.71%). كما يدركون (33) فقره من أداة الدراسة بدرجه متوسطه, تشكل ما نسبته (94.29%)، ويوجد فروق ذات دلاله إحصائية على مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير الرتبة الأكاديمية وكانت لصالح رتبة أستاذ مقابل الرتب الأخرى, وكذلك على متغير نوع الجامعة على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس وكانت لصالح الجامعات الحكومية, مقابل الجامعات الخاصة. ولم يترتب عن الدراسة أية فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير الجامعة التي تخرج فيها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والخاصة. وأوصت الدراسة المؤسسات الجامعية أن تتقي فلسفتها وأهدافها وتشريعاتها وبرامجها من كل ما يعارض مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس. وأن تشجع التفكير العلمي والتفكير الناقد لممارسة الحرية الأكاديمية بصوره سليمة.

الكلمات الدالة: مفهوم الحرية الأكاديمية، أعضاء هيئة التدريس. الجامعات الأردنية.

* جامعة اليرموك، إربد.

تاريخ تقديم البحث: 2015/1/19م. تاريخ قبول البحث: 2015/12/15م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016م.

The Academic Freedom as Perceived by the Faculty Members at Some Jordanian Universities

Mohammed Mahmood Al-Khawaldeh

Tagreed Mahmood Ennab

Abstract

This study aimed to investigate the concept of academic freedom by the faculty members in some Jordanian Universities in the north region as (yarmouk university, Al Balqa University and ajloun national university). In order to achieve the goals of the study a research tool was developed consist of (35) items distributed into four dimensions validity and reliability ensured to the research tool to be valid for its Amies. The tool applied on a random sample of the faculty members consist of (288). To collect the data information. and the data analyzed through the computer according the spss system in light of answering the research questions the faculty members perceived (33) items from the tool with moderate degree, which is equal (94.29%) percentage from the tool items. and perceived two items with high degree , which is equal (5.71%) percentage the study results showed the following . There were statistical significant differences at the level of (α=0.05) due to academic rank among the faculty members in the academic freedom concept to the favor of full professor rank comparative of other ranks. and statistical significant differences at the level of (α=0.05) due to kind of university variable in favor of government university comparative to the national , and due to gender variable in favor of male comparative to female . There were no statistical significant at the level of (α=0.05) among the faculty members in the concept of academic freedom due to the university in which the faculty member graduated of some suggested for improvement the practicing of the academic freedom concept by the faculty members .

Keywords: academic freedom. Faculty members. Jordanian universities

المقدمة:

يتكون المجتمع المدني والديمقراطي من مؤسسات عديدة, تختص كل منها بوظائف معينة في المجتمع بقصد تحقيق غاياته, وعلى الرغم من تباين المهمات التي تقوم فيها هذه المؤسسات فإنها تتكامل في أدوارها لخدمة المجتمع وإنمائه عن طريق التعاون والتنسيق بين أدوار هذه المؤسسات.

ولكن المؤسسات التربوية تشكل المحور الأساسي في عملية بناء الوعي الفكري, والمعرفي، ومن بين هذه المؤسسات الجامعات التي تأخذ دوراً يتميز بالأهمية والخصوصية؛ لأن الجامعات في مستوى أدائها وتطورها كانت وما تزال تشكل أساس التقدم نحو العلم والديمقراطية, ففي أحضان الجامعات نمت الحركات الديمقراطية, وتوسع العقل البشري في طاقاته الإبداعية في مختلف الميادين والاتجاهات (حمادة، 1989 :76).

لذا تُعدّ الحرية الأكاديمية مطلباً مهماً من مطالب المشتغلين بالعلم، والبحث والتدريس الجامعي في نشاطهم بعيداً عن هاجس الخوف والقلق من السلطات، أو الزملاء أو المؤسسات أو المجتمع ككل، وإن توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس أمر أساسي في عصر أصبحت فيه الديمقراطية معياراً مهماً لتطور المجتمعات وتقدمها، ليتمكن من البحث عن الحقيقة بشكل أفضل، وإبداء الآراء والدفاع عن وجهات النظر وفق إطار الأنظمة الجامعية، والذوق العام، والعرف المجتمعي، ليكون عضواً فاعلاً قادراً على التعامل بحرية مع النظم الاجتماعية والمؤسسات المختلفة (الزيدي، 2000: 105).

ولكن الحريات الأكاديمية لا تمارس بدرجة واحدة في الجامعات الأكاديمية الموجودة في المجتمعات المعاصرة, بل تتفاوت درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في هذه الجامعات باختلاف طبيعة المجتمعات البشرية التي توجد فيها هذه الجامعات فبعض هذه المجتمعات ديمقراطية وتسمح بممارسة الحرية الأكاديمية في جامعاتها ,وبعض هذه المجتمعات لم تدخل بعد في إطار المجتمعات الديمقراطية المعاصرة ولذلك تحكم المؤسسات فيها بقوانين تشريعية قد تحد من درجة ممارسة الحرية الأكاديمية فيها وبصورة ديمقراطية مطلقة لذلك فإن الجامعات التعليمية تتباين فيها درجة ممارسة الحريات الأكاديمية من قبل أعضاء هيئة التدريس تبعا لفلسفة المجتمع التي توجد فيها هذه الجامعات .ومهما اختلفت مواقع الجامعات التعليمية في المجتمعات الإنسانية المعاصرة ,فإنها تحتاج إلى درجة عالية من ممارسة الحريات الأكاديمية فيها لتحقيق أهدافها العلمية المقصودة, وتوكيد

دورها في النهوض بتربية الإنسان وإنماء المجتمع وفي هذا السياق يأتي هذا البحث للكشف عن ممارسة الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الأردنية لتعرف على مستوى الحرية الأكاديمية التي يتمتع فيها أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات لنطمئن على قدرتهم لممارسة الحريات الأكاديمية التي بدورها تنعكس على تنشئة طلبتها وقدرتها على النهوض بالعلم والبحث العلمي, وتنمية المجتمع.

مشكلة الدراسة:

تأتي أهمية الجامعات والكليات في نشر الحرية الأكاديمية؛ لأن خريجي الجامعات ينقلون ذلك إلى مواقع عملهم بعد التخرج، كما أن أعضاء هيئة التدريس في الكليات والجامعات هم أعضاء في مهنة ثقافية وعلمية، كما أنهم يقومون بأدوارهم الاجتماعية في مؤسسة تعليمية، وعندما يتكلمون أو يكتبون كمواطنين يجب أن يكونوا متحررين من الرقابة والضبط إلى حد ما ليتمكنوا من إعلان الحقيقة في المجتمع.

وبعد إطلاع الباحثين على الأدب النظري، ونتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالحرية الأكاديمية، فضلا عن قراءة العديد من الدراسات التي بحثت في المجتمعات الأكاديمية في الجامعات الأردنية، ومن خلال شعور الباحثين وتجربتهم في جامعة اليرموك، وما يروه من قيود وضغوط يعاني منها أعضاء هيئة التدريس عند ممارستهم للحرية الأكاديمية ارتأ الباحثان تناول موضوع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية.

ونظرًا لأن مفهوم الحرية الأكاديمية ومجالاتها تتباين باختلاف العصور والمجتمعات، فلا بد من إجراء مزيد من البحوث والدراسات حولها على مختلف المجتمعات. بوصفها ركيزة أساسية في تنظيم دور الإنسان، وتقدم هذه الجامعات. لذا فإن مشكلة الدراسة تركزت في الكشف عن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في وضعها الراهن، من أجل الوقوف على طبيعة هذه الحرية الأكاديمية ومستوى ممارستها من قبل أعضاء هيئة التدريس داخل المؤسسات التعليمية, ليضمن القارئ والمجتمع على أن حالة التفكير الحر الناقد موجود في الجامعات التي تحتل دورا في تكوين شخصية الإنسان وتفكيره لصناعة الحاضر والمستقبل.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة عن أسئلتها.

أسئلة الدراسة:

1- ما مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس أنفسهم؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مفهوم الحرية الأكاديمية باختلاف متغيرات الجنس، والرتبة، ونوع الجامعة، والجامعة التي تم التخرج فيها عضو هيئة التدريس؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مفهوم الحرية الأكاديمية من قبل الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية، باعتبار الحرية الأكاديمية مطلباً ضرورياً لا غنى عنه للحياة الجامعية. ففي ظلها ينمو الفكر وتزدهر الثقافة، وتبرز المواهب، وبدونها يصعب على الجامعة أن تؤدي رسالتها على خير وجه.

أهمية الدراسة:

استمدت هذه الدراسة أهميتها من حاجة الجامعات لتعرف مفهوم الحرية الأكاديمية، وكيفية تفعيلها في الجامعات الأردنية كون الجامعات هي المستفيدة من هذه الدراسة،إذ تعد مصنعا للعلم والمعرفة والثقافة، مثل: جامعة اليرموك، وجامعة البلقاء فرع عجلون، وجامعة عجلون الوطنية، إذ يُعدّ موضوع الحرية الأكاديمية من الموضوعات التي يستفيد منها أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وذلك من خلال العمل على إيجاد بيئة مبدعة في الحياة الفكرية والعلمية، بالإضافة إلى زيادة الرضا الوظيفي لعضو هيئة التدريس، وبالتالي زيادة إنتاجيته مما يسهم في رفع كفاءة التعليم العالي في تطوير الإنسان والثقافة والمجتمع.

حدود الدراسة:

اقتصرت حدود الدراسة على ما يأتي:

- الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة, وهي: (أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وأعضاء هيئة التدريس في جامعة عجلون الوطنية, وأعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية – فرع عجلون).
- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، وهي: (جامعة اليرموك، جامعة عجلون الوطنية, جامعة البلقاء التطبيقية – فرع عجلون–) خلال الفصل الأول من العام الأكاديمي (2013–2014).
- الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي (2013–2014).

التعريفات المفاهيمية والإجرائية:

تضمنت الدراسة عدة تعريفات مفاهيمية وإجرائية، ومنها:

الحرية الأكاديمية: هي حرية الأستاذ الجامعي في تدريسه، وبحثه والتعبير عن آرائه التي يأخذ بها أو يدرسها، كما تشمل حرية الجامعة في إدارة شؤونها الداخلية، واختيار أفراد هيئتها التدريسية وترقيتهم، وتطبيق القوانين عليهم واختيار طلابها وفقًا لقواعد ومعايير مقررة، ووضع مناهجها الدراسية وأساليبها في التدريس، وتقرير قواعد امتحاناتها والشروط التي بمقتضاها تمنح درجاتها الجامعية، ويجب أن يكون في مقدرة الجامعة ممارسة هذه الوظائف دون تدخل من السلطات أو المجتمع إلا في أضيق الحدود الجوهرية (حمادة، 1989: 36).

عضو هيئة التدريس: هو الفرد الذي يقوم بالتدريس في الجامعة من حملة الدكتوراه من الأساتذة، والأساتذة المشاركين، والأساتذة المساعدين، والذي يقوم بمهمات تدريسية في أحد أقسام الكليات الجامعية, والذي يحمل الماجستير لا يسمى عضو هيئة تدريس.

الأدب النظري والدراسات السابقة:

يشتمل على جزأين، يتناول الجزء الأول الأدب النظري حول مفهوم الحرية الأكاديمية ويتناول الجزء الثاني الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وفيما يلي عرضاً لذلك.

أولاً: الأدب النظري

الحرية الأكاديمية

تُعدّ الحرية الأكاديمية نوعاً من أنواع الحريات التي يجب توافرها لممارستها داخل مؤسسات التعليم في المجتمعات التي تتوفر فيها الحرية، ويضمن وجود احترام للحريات العامة توافراً للحرية الأكاديمية، كما تتكون الحرية الأكاديمية من كلمتين، كلمة الحرية وكلمة أكاديمية، أما بالنسبة لكلمة الحرية فقد أُعطي لها معانٍ كثيرة، ومنها أنها آلية اجتماعية لها مظاهر مختلفة من المظاهر السياسية والاقتصادية، والتربوية، وأنها تهتدي بالعقل وتستلهم بالذكاء، أما مصطلح الحرية الأكاديمية فيعني ممارسة الجامعة والأساتذة والطلبة في تتبع الحقيقة والمعرفة دون قيود أو صعوبات (عمرو، 1994 :55).

وتتضمن الحرية الأكاديمية حرية المجتمع الأكاديمي المكون من أساتذة وطلبة، وجماعات، وذلك لمتابعة وتطوير، وتداول المعرفة من خلال آليات البحث، والإبداع والدراسات، والتدريس، والمحاضرة والنقاش، والكتابة، والتوثيق. وأساس هذه الآليات حرية الرأي والتعبير والتجمع، والاجتماع، كما تتضمن الحرية الأكاديمية استقلال الجامعات عن أجهزة الدولة في اتخاذ القرارات المنظمة لعملها الأكاديمي وضوابطه، ومعاييره وإدارته بنفسها، والذي يُعدّ المقدمة الأساسية لحرية المجتمع الأكاديمي أساتذة وطلاباً، وهذا الاستقلال ضروري جدا للجامعات، فهي المنتدى القادر على الجدل الرشيد حول الموضوعات المثيرة للجدل، والتحديات المطروحة على المجتمع، وحينما تخضع الجامعات لتدخلات الدولة تعجز عن احتضان كل ذلك، فيفقد الفكر جسارته ومقدرته على الاختراع والإبداع (قمبر، 2001 :25).

أهمية الحرية الأكاديمية:

ترتبط قيمة الحرية الأكاديمية ارتباطاً وثيقاً بالأغراض والمهمات الأساسية للجامعة، وما تؤديه في عصر المعلومات،إذ أوجب ظهور الاقتصاد المعرفي وتيار المعلومات والأفكار، والأعداد المتزايدة من الديمقراطيات، مراجعةً متواصلة لطبيعة الحرية الأكاديمية وأهميتها، وتأكيد مستمر عليها، ويظل الدفاع عن الحرية الأكاديمية في جميع أنحاء العالم جوهر القضايا السياسية والاقتصادية المستمرة من أجل التأكيد على دور الجامعات واستقلالها. وتعود الحرية الأكاديمية بفائدة على المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة، أما بخصوص الطريقة المباشرة والتي غالباً ما تعود بفائدة فورية فتتحقق من خلال المعرفة التطبيقية وتأثيراتها ومنافعها، وتدريب الأساتذة ذوي المهارات، وتعليم قادة المستقبل ومواطنيه، وأما الطريقة غير المباشرة والتي غالباً ما تتحقق فوائدها على المدى الطويل فمن خلال توليد المعرفة، والفهم وحفظها ونقلها، دونما اعتبارات التطبيق الفوري، لذا فإن للحرية الأكاديمية قيمة طبيعية، وقيمة عملية، والأهم من هذا كله فإن الحرية الأكاديمية ومن خلال تيسيرها للتفكير الحر وتسهيلها لإقامة الحوارات المفتوحة، وتوفر وجوداً متواصلاً للقيم الفكرية والاجتماعية للجامعة كهرم للجدل الحر (ماضي، 2007).

ولكي تُعدّ الجامعة مؤسسة علمية مرموقة، ومنبرا للفكر الحر، لا بد من أن تضمن الحرية الأكاديمية لأساتذتها في إبداء الآراء والدفاع عن وجهات النظر بعيداً عن قيود السلطة، وفي إطار الأنظمة الجامعية، والذوق العام، والعُرف المجتمعي، ذلك أن المناداة بالحرية الأكاديمية لا يُعدّ ترفاً، بل حقيقة واجبة تضمن للجامعة وأساتذتها التوافق العلمي والاجتماعي، وتيسير حرية اتخاذ القرار، والبحث عن الحقيقة والاستقلال الفكري، والنقد البنّاء، والإصلاح الاجتماعي، وفتح أبواب الحوار النافع، والفكر النير، بحيث يصبح ذلك من مسلمات الجامعة والمجتمع بأسره.

أهمية الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس:

تظهر أهمية الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس بأحقيته في مزاولة البحث، والنشر والتدريس دون التدخل من أي سلطة، وهكذا عُدّ التصور الخاص للحرية الأكاديمية أن حقوق البحث، والنشر والتدريس حقوق خاصة لأعضاء هيئة التدريس، أي أن الحرية الأكاديمية لا تُعدّ حقوقاً إنسانية عامة؛ مثل: الحق في حرية الرأي والتعبير، بل هي حقوق خاصة اشتقت من البنية الخاصة

بالمؤسسة التربوية التي يعمل فيها عضو هيئة التدريس، بينما التصور العام لها يجعل الحرية الأكاديمية حق لكل من الطالب، وعضو هيئة التدريس في الجامعة، وينظم ذلك من خلال نظرية المجتمع وعلاقة الفرد به كل حسب دوره (كريم، 1993).

إذ يُعدّ عضو هيئة التدريس في الجامعة أهم ركيزة من ركائز الجامعة، وعليه تعود مسؤوليات كبيرة، فما من شك أنه محور الارتكاز في التعليم الجامعي، والعامل الأساسي والمهم في نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها التي من أجلها أُنشئت، إذ يقع عليه عبء إعداد القوى البشرية وتدريبها في عصر يزداد فيه التأكد يوماً بعد يوم على أهمية الإنسان كمصدر للثروة، وتحقيق التنمية الشاملة (سنقر، 2000).

إن الغالبية من أصحاب العقول الأكاديمية لا يرغبون في ترك بلدانهم، ولا يطمحون إلى الهجرة، ولكن البعض قد أضطر بعضهم بسبب مشكلات ومعوقات صادفتهم في عملهم تتعلق بحريتهم الأكاديمية، بما يتضمن مشكلات البحث العلمي وضيق فسحة الحرية والتجاوزات على حقوقهم الشخصية والعامة والتعامل البيروقراطي وغيرها.

ثانيا: الدراسات السابقة

قام الباحثان بالبحث عن الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع المطروح في قواعد البيانات الأجنبية، والدوريات العربية، والرسائل العلمية في جامعة اليرموك، وفيما يأتي عرض لبعض الدراسات التي توفرت للباحثين التي أجريت بغرض التعرف إلى تصورات أعضاء هيئة التدريس لواقع الحرية الأكاديمية في إطار الموضوع والزمان.

أجرى طه (Taha, 2001) دراسة هدفت إلى البحث عن معنى الحرية الأكاديمية ومدلولها وتطبيقها في الجامعات العربية، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي, ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقابلة مع (8) من أعضاء هيئة التدريس، ممن لديهم خبرة في التدريس في الجامعات العربية، وواحد من الذين عمل رئيساً للجامعة، وبينت النتائج أن التعليم العالي في الجامعات العربية غير قادر على تقديم نوعية جيدة من التعليم، كما أن معظم أعضاء هيئات التدريس في الجامعات هم من الذين أكملوا دراستهم في جامعات أجنبية في أوروبا وأمريكا، وهم يرون أن هناك تشابهاً بين الجامعات في إدراك الحرية الأكاديمية والاعتقاد بها، وهذا بالتالي سيؤدي إلى الحريات العامة التي تؤيدها المجتمعات الديمقراطية، كما بينت الدراسة بأن التاريخ الإسلامي تمتع بقدر كبير من الحرية

الأكاديمية، وأن أنظمة الحكم الحالية في الدول العربية تميل إلى السيطرة على التعليم العالي، لذا فهي تضع حداً للحريات الأكاديمية.

وأجرى الزيود (Alzyoud, 2001) دراسة هدفت الكشف عن الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة وسياسة القبول في الجامعات الأردنية العامة، كما هدفت الكشف عن مدى توفر الحرية الأكاديمية للأكاديميين والطلبة واستقلال الجامعة، وتكافؤ الفرص في القبول في الجامعات الأردنية العامة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب البحث النوعي والكمي، وقد استخدم الباحث استبانه تم توزيعها على طلبة الدراسات العليا، كما قام بإجراء مقابلات مع صانعي القرار وأعضاء هيئة التدريس. وقد تألفت عينة الدراسة من (40) عضو هيئة تدريس، و(10) من صانعي القرار و(763) طالباً وطالبةً، أظهرت نتائج الدراسة أن سياسة القبول في التعليم الجامعي لا تحقق تكافؤ الفرص بين الطلبة، وأن وجود سياسة قبول ملزمة للجامعات يتعارض مع استقلال الجامعة والحرية الأكاديمية.

وهدفت دراسة بني عواد (2002) إلى الكشف عن مدى توفير الجامعات الأردنية للحريات الأكاديمية كما يراها رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس أنفسهم. تكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء الأقسام الأكاديميين، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية، وقد تم اختيار عينة عشوائية عدد أفرادها (398) من مجتمع الدراسة، وقد استخدمت استبانه مكونة من (58) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وهي: مدى توفير الحرية الأكاديمية في مجال التدريس، وفي مجال البحث العلمي، وفي مجال اتخاذ القرارات، ومجال التعبير عن الرأي، أظهرت نتائج الدراسة أن الحريات الأكاديمية تتوفر بدرجة عالية، وأن مجال توفير الحريات في التدريس احتل الرتبة الأولى، بينما أحتل مجال توفر الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرارات الرتبة الأخيرة، كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر رؤساء الأقسام تعزى لمتغيرات الجنس، والخبرة، والتخصص.

وفي دراسة جولديل (Goldell, 2005) بعنوان (مدركات أعضاء هيئة التدريس حول الحرية الأكاديمية) والتي هدفت التعرف إلى تصورات أساتذة الجامعات عن الحرية الأكاديمية في جامعة كومنولث فيرجينا، وقد تمت مقابلة (30) عضوا من أعضاء هيئة التدريس. وكانت أسئلة المقابلة تدور حول أهمية الحرية الأكاديمية كونها ميزة مهمة في مهنة التعليم العالي، إلى جانب التهديدات

الحاضرة للحرية الأكاديمية، وقد ركزت الدراسة على التصورات التي لدى الأساتذة في تخصصات مختلفة، إذ أجمع أغلب أفراد العينة على أهمية الحرية الأكاديمية كونها ميزة مهمة للتعليم الجامعي، فضلا عن إجماعهم على وجود أخطار تهدد ممارسة الحرية الأكاديمية، على الرغم من هذه الأخطار فقد أجمع أفراد العينة أيضاً على أن الحرية الأكاديمية حق يجب أن يُمارس.

وهدفت دراسة الطراونة (2007) إلى التعرف على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة ومعوقاتها من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية, تكونت أما عينة الدراسة من (520) عضوا تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية عنقوديه بنسبة (20%) من مجتمع الدراسة الأصلي, وتكونت الإستبانة التي قام الباحث بتطوريها من (66) فقرة وزعت على مجالات الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية تمارس بدرجة متوسطة وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05≥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية ككل تعزى لجميع متغيرات الدراسة. وقد حصلت معوقات حرية التدريس على الرتبة الأولى في الجامعات الحكومية, في حين حصلت معوقات حرية البحث العلمي على الرتبة الأولى في الجامعات الخاصة. وقد أوصت الدراسة بضرورة منح أعضاء هيئة التدريس حرية أكاديمية أفضل مما هي علية, والعمل على إزالة المعوقات التي تحول دون ممارستهم لها وإشراكهم في صنع القرار الجامعي.

وفي دراسة إبراهيم (2008) التي هدفت الكشف عن الحرية الأكاديمية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وقد تكونت عينة الدراسة من (143) باحثاً و(120) عضو هيئة تدريس في الجامعات الثلاث (جامعة الإسكندرية، وجامعة القاهرة، و جامعة أسيوط). استخدمت الباحثة استبانتين، الأولى استبانة استطلاع لآراء الباحثين، والثانية استبانة استطلاع لآراء أعضاء هيئة التدريس حول واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية، أظهرت نتائج الدراسة وجود كثير من المعوقات، أمام ممارسة الحرية الأكاديمية سواء للباحثين، أم لأعضاء هيئة التدريس، كما أن بعض مظاهر الحرية الأكاديمية لا تتحقق مطالبها، كذلك الضمانات اللازمة لممارسة الحرية الأكاديمية غير متحققة، ووجود تأثير المتغير النوع، نوع الكلية لمدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لواقع الحرية الأكاديمية، بينما لا يوجد تأثير لمتغير الرتبة الأكاديمية.

وقام السرحاني (2008) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى دور القيادات الأكاديمية في توفير الحرية الأكاديمية في كليات التربية في المنطقة الشمالية في المملكة العربية السعودية , وقد تكونت عينة الدراسة من(22) قائدا أكاديميا و(341) عضو هيئة تدريس في كليات التربية في المنطقة الشمالية ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم أداة للدراسة تكونت من (42) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي المجال المتعلق بحرية التعبير, المجال المتعلق بالبحث العلمي ,المجال المتعلق بالتدريس. أظهرت نتائج الدراسة إن درجة توفير القادة الأكاديميين في كليات التربية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم ووجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كانت كبيرة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في درجة توفير القادة الأكاديميين للحرية الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى إلى الاختلاف في متغيرات الرتبة الأكاديمية, والجنس، لصالح الإناث بالنسبة لمتغير الجنس, وذوي الرتبة العالية.

وأجرى الشبول والزيود (2009) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة. وطور الباحثان أداة للبحث تكونت من (47) فقرة وخضعت إلى إجراءات التصديق والثبات. وطبقت على عينه قوامها (632) عضوا تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية وخضعت البيانات إلى التحليل الإحصائي الملائم, أظهرت نتائج الدراسة وجود دلالة إحصائية بين ممارسة أعضاء هيئة التدريس لمفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية والخاصة تعزى لمتغير الجنس, وكانت لصالح الذكور مقابل الإناث، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة أعضاء هيئة التدريس الحرية الأكاديمية في الجامعات الحكومية والخاصة في مجال البحث العلمي ومجال التدريس تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية, لصالح رتبة أستاذ مقابل الرتب الأخرى، ووجود فروق ذات دلائل إحصائية في ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الحرية الأكاديمية في الجامعات الحكومية والخاصة تعزى لمتغير الجامعة وجاءت لصالح الجامعات الخاصة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة على متغير حرية التعبير, والبحث العلمي, والتدريس.

وقامت الصائغ (2010) بدراسة هدفت إلى معرفة مستوى الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس التي يمارسونها من خلال الإدارة الإلكترونية في الجامعات السعودية, استخدم المنهج الوصفي التحليلي واقتصرت العينة على جامعة الملك عب العزيز تكونت العينة من(107) عضو من أعضاء هيئة التدريس ومن النتائج أن تمتع أعضاء هيئة التدريس بالحرية الأكاديمية كانت ضعيفة في مشاركتهم باتخاذ القرار,وقدرتهم على التعبير عن آرائهم بحرية كذلك عدم مشاركتهم في اختيار العمداء ,وعدم مشاركتهم في وضع الخطط التطويرية للجامعة أم المشاركة في صياغة لوائح النظام الداخلي بالجامعة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ أن الدراسات السابقة جميعها قد تناولت الحرية الأكاديمية في الجامعات على المستوى العربي والأجنبي, وقد كشفت عن حالة الحرية الأكاديمية في هذه الجامعات وقد تقاطعت معظم هذه الدراسات في المنهجية التي استخدمت في دراستها, إذ اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي, المدعم بالإحصائيات الميدانية كما أن بعضها أستخدم المنهج النوعي فضلا عن المنهج الكمي الذي يقوم على أداة الإستبانة وقد كانت مفيدة في تطوير الحرية الأكاديمية داخل الجامعات الأردنية والعربية والأجنبية, ولكنها عالجت الحرية الأكاديمية في بيئات جامعية متقاربة أحيانا ومتباعدة أحيانا أخرى, ولكنها كانت لأهداف مختلفة ولكن جميعها أكدت أهمية الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات لانعكاس هذا الموضوع على الإنسان والمجتمع. وقد أفاد هذا البحث من هذه الدراسات في تصميمه وبناء أداته فضلا عن الإفادة منها في مناقشة نتائجه, واتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في موضوع الحرية الأكاديمية العلمية في الجامعات.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وذلك بتطوير استبانة توزع على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة. ووصف العلاقات بين العناصر الداخلة في الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، ممن هم برتبة أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في شمال الأردن (جامعة اليرموك، وجامعة عجلون الوطنية، وجامعة البلقاء التطبيقية فرع عجلون)، إذ بلغ عددهم (1107) عضو هيئة تدريس للعام الدراسي (2013–2014).

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (288) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية، بما نسبته (26%) وهي عينة تمثل مجتمع الدراسة إحصائيا حسب جداول الإحصاء، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية.

أداة الدراسة:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة والأدب النظري تم تطوير أداة الدراسة، وهي: الاستبانة، إذ أعتمد في تطويرها على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحرية الأكاديمية، وهي: دراسة طه(2001)، ودراسة الزيود (2001). ودراسة بني عواد (2002)، دراسة جولديل (2005)، ودراسة الطراونة (2007)، ودراسة إبراهيم (2008)، ودراسة السرحاني (2008)، ودراسة الشبول والزيود(2009)، ودراسة الصائغ (2010) وتكونت الأداة من عدة مجالات، ولكل مجال عدد من الفقرات الخاصة به، وأستخدم سلم التدريج الخماسي (أوافق بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً).

صدق أداة الدراسة:

تم عرض الأداة بصورتها الأولية على (10) محكمين للنظر في الأداة من حيث الصياغة اللغوية وانتماء الفقرات للمجال وقد تم اعتماد ما نسبته 80% للحكم على الفقرة, وفي ضوء توجيهات المحكمين تم التعديل على صياغة بعض الفقرات وخرجت الإستبانة بصورتها النهائية ب(35) فقرة.

لاستخراج دلالات صدق البناء للأداة، استخرجت معاملات ارتباط فقرات الأداة مع الدرجة الكلية في عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (30) عضو هيئة تدريس، إذ تم تحليل فقرات الأداة وحساب معامل تمييز كل فقرة من الفقرات، إذ أن معامل التمييز هنا يمثل دلالة للصدق بالنسبة لكل فقرة في صورة معامل ارتباط بين كل فقرة وبين الدرجة الكلية من جهة، وبين كل فقرة وبين ارتباطها بالمجال التي تنتمي إليه، وبين كل مجال والدرجة الكلية من جهة أخرى، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (0.48–0.84)، ومع المجال (0.55–0.90). وتجدر الإشارة إلى أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات، والجدول (1) يوضح معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها والدرجة الكلية.

جدول (1) معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها والدرجة الكلية

حرية الرأي والتعبير		البحث العلمي والنشر	التدريس والتعليم	خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به	الدرجة الكلية
حرية الرأي والتعبير	1				
البحث العلمي والنشر	.743**	1			
التدريس والتعليم	.796**	.784**	1		
خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به	.700**	.664**	.813**	1	
الدرجة الكلية	.910**	.871**	.950**	.868**	1

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

**دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق الاختبار، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من(30) عضو هيئة تدريس، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين. وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول (2) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا، وثبات الإعادة للمجالات والأداة ككل، وعدت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

الجدول (2) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
حرية الرأي والتعبير	0.92	0.94
البحث العلمي والنشر	0.87	0.85
التدريس والتعليم	089	0.89
خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به	0.90	0.91
الدرجة الكلية	0.92	

متغيرات الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة الآتية:

أولا: المتغيرات المستقلة (الوسيطة)، وهي:

- الجنس، وله فئتان: (ذكر، أنثى).
- الرتبة، ولها ثلاثة مستويات: (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).
- نوع الجامعة، ولها فئتان: (حكومية، خاصة).
- الجامعة التي تم التخرج فيها: (عربية، أجنبية).

ثانيا: المتغير التابع:

– تقدير تصورات أعضاء هيئة التدريس لفقرات أداة الدراسة.

إجراءات الدراسة:

بعد أن تم تصميم أداة الدراسة، شرع الباحثان بإجراء الدراسة وفقاً لما يأتي:

1. الحصول على كتاب تسهيل مهمة موجه إلى جامعة اليرموك، وجامعة البلقاء– كلية عجلون–، وجامعة عجلون الوطنية لتسهيل إجراءات تطبيق الدراسة حسب الأصول.
2. توزيع الإستبانة على أفراد عينة الدراسة من خلال التسليم باليد لكل منهم، وتوضيح طريقة الإجابة عليها، مع التركيز على أهمية الدقة والموضوعية، في الإجابة عن فقرات الإستبانة.
3. جمع الإستبانات، ثم تفريغ البيانات وإدخالها إلى الحاسوب، واستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ومن ثم تحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، والتوصل إلى النتائج ومناقشتها للوصول إلى التوصيات.

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي للحكم على نتيجة المتوسطات الحسابية:

- 1 – 2.33: درجة قليلة
- 2.34–3.67: درجة متوسطة
- 3.68–5: درجة كبيرة

وللإجابة عن الأسئلة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغيرات الجنس، ونوع الجامعة، والرتبة، والجامعة التي تخرج فيها، كما تم استخدام اختبار (F)، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الرباعي (M ANOVA) واختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

تناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة والتحليلات الإحصائية التي تم إجراؤها للإجابة عن أسئلة الدراسة, وتم عرض النتائج كالآتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: "ما مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، كما يتصوره الأساتذة أنفسهم؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كما يتصوره الأساتذة أنفسهم، كما هو مبين في الجدول(3).

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كما يتصورها الأساتذة أنفسهم مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	3	التدريس والتعليم	3.39	.71	متوسطة
2	1	حرية الرأي والتعبير	3.26	.78	متوسطة
3	4	خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به	3.11	.90	متوسطة
4	2	البحث العلمي والنشر	3.10	.70	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.24	.66	متوسطة

يبين الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.10–3.39)، وبانحراف معياري (0.71)، إذ جاء مجال "التدريس والتعليم" في الرتبة الأولى، بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.39)، وبانحراف معياري (0.71)، ثم "مجال حرية الرأي والتعبير"، بمتوسط حسابي بلغ (3.26) وانحراف معياري(0.78)، بينما جاء مجال "خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل

النهوض بـه"، فـي الرتبـة الثالثـة بمتوسـط حسـابي (3.11)، وبـانحراف معيـاري (0.90)، وأخيراً جـاء مجال "البحث العلمي والنشر" في الرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.10)، وبانحراف معياري (0.70) وبلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.24). وبانحراف معياري (0.66).

ولرؤيـة الفقـرات فـي إطـار مجـال كـل منهـا يمكـن عـرض جـداول المجـالات، إذ تـم حسـاب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة، إذ كانت على النحو الآتي:

المجال الأول: التدريس والتعليم:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لفقرات مجال التدريس والتعليم مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	28	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع الاختبارات وتصحيحها في ضوء أنظمة الجامعة	3.75	1.01	كبيرة
2	21	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار أسلوب التدريس للتواصل مع الطلبة	3.65	.88	متوسطة
2	27	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع خطة لكل مساق تشمل على العناصر الأساسية، أساليب التدريس، الأهداف، المحتوى، التقويم	3.65	1.09	متوسطة
4	19	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار المادة التعليمية للمساقات الدراسية	3.57	.97	متوسطة
5	24	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة تدريس الساعات المعتمدة حسب الرتبة الأكاديمية	3.55	1.02	متوسطة
6	20	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في اختيار الموضوعات المراد تدريسها	3.54	.99	متوسطة
7	23	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس اختيار طرق التقويم المناسبة	3.38	1.10	متوسطة
8	25	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المصادر والمراجع في مكتبة الجامعة	3.29	1.11	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
9	22	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التقنية والمراجع لكي تسهل عملية التعلم	3.21	1.02	متوسطة
10	26	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار ساعات التدريس والساعات المكتبية لتوزيعها بما يتلاءم حاجات الطلبة	3.12	.96	متوسطة
11	29	تأخذ الجامعة برأي أعضاء هيئة التدريس في إرسال البعثات للطلبة المتفوقين	2.58	1.09	متوسطة
		التدريس والتعليم ككل	3.39	0.71	متوسطة

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.58–3.75)، إذ جاءت فقرة واحدة في هذا المجال بدرجة كبيرة، وتشكل (9.09%) من فقرات المجال، وهي الفقرة (28) والتي تنص على "تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية في وضع الاختبارات وتصحيحها في ضوء أنظمة الجامعة" في الرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.75)، وجاءت عشر فقرات بدرجة متوسطة، وتشكل (90.90%) تقريباً, وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.39)، أي بدرجة متوسطة.

المجال الثاني: حرية الرأي والتعبير:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال حرية الرأي والتعبير مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	6	تتيح الجامعة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في المشاركة في المؤتمرات والندوات داخل الجامعة وخارجها	3.55	.96	متوسطة
2	3	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على الحوار بين مجتمعها	3.51	1.05	متوسطة
3	1	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بحرية التفكير	3.47	1.00	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
		وتبني الرأي دون قيود			
4	2	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس حرية التفكير الناقد	3.44	.97	متوسطة
5	4	يتم التعامل بموضوعية مع أعضاء هيئة التدريس لكافة الرتب الأكاديمية	3.24	1.02	متوسطة
6	8	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التواصل مع البيئة المحلية لحل المشكلات	3.23	.98	متوسطة
7	7	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتوجيه النقد لسياسيات التعليم في الأردن	3.10	.98	متوسطة
8	9	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس يتبني فلسفة فكرية خاصة عن التعليم العالي، ويتم نشرها بين مجتمع الجامعة	3.07	1.03	متوسطة
9	5	تأخذ الجامعة باقتراحات أعضاء هيئة التدريس بهدف تطوير الجامعة	3.03	1.12	متوسطة
10	10	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التعبير عن رأيهم بقرارات الجامعة بحرية تامة	2.92	1.07	متوسطة
		حرية الرأي والتعبير ككل	3.26	0.78	متوسطة

يبين الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.92–3.55)، وبانحراف معياري تراوح ما بين (1.07 –0.96) إذ جاءت جميع الفقرات بدرجة متوسطة جاءت أعلاها الفقرة (6)، والتي تنص على "تتيح الجامعة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس في المشاركة في المؤتمرات والندوات داخل الجامعة وخارجها" في الرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.55)، وبانحراف معياري (0.96), وجاءت الفقرة (10) ونصها "تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس التعبير عن رأيهم بقرارات الجامعة بحرية تامة" بالرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.92). وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.26).

المجال الثالث: خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	31	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة بتقديم ندوات ودورات تدريبية تهدف خدمة المجتمع المحلي ومؤسساته	3.33	.99	متوسطة
2	32	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس والطلبة على تقديم التعاون للمجتمع	3.27	.92	متوسطة
3	34	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الفرصة في المشاركة الاجتماعية من خلال تمثيل الجامعة في المناسبات الدينية والوطنية	3.17	1.19	متوسطة
4	30	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على المساهمة في الخدمات التطوعية للمجتمع المحلي	3.16	1.02	متوسطة
5	33	تقدم الجامعة لأعضاء هيئة التدريس كاف التسهيلات اللازمة لتقديم الخدمات التطوعية للمجتمع	3.12	1.02	متوسطة
6	35	تقوم الجامعة على عمل كراسات وقوائم بالمشكلات الحقيقية في المجتمع التي تمكن أعضاء هيئة التدريس عمل الأبحاث المرتبطة بها	2.62	1.18	متوسطة
		خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به ككل	3.11	.90	متوسطة

يبين الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.62–3.33)، إذ جاءت جميع فقرات هذا المجال بدرجة متوسطة، أعلاها الفقرة (31)، والتي تنص على "تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة بتقديم ندوات ودورات تدريبية تهدف خدمة المجتمع المحلي ومؤسساته" في الرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.33)، في حين بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.11)، أي بدرجة متوسطة

المجال الرابع: البحث العلمي والنشر

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال البحث العلمي والنشر مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	11	تعطي الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية الكاملة في اختيار موضوعات أبحاثهم	3.93	1.02	كبيرة
2	13	توفر الجامعة لأعضاء التدريس قواعد البيانات العالمية والتسهيلات المعلوماتية اللازمة للبحوث العلمية	3.40	.97	متوسطة
3	14	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مجلات محكمة لنشر أبحاثهم	3.36	1.10	متوسطة
4	12	تقدم الجامعة التسهيلات الفنية والتقنية ليتمكنون من إجراء بحوثهم	3.05	1.02	متوسطة
5	18	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التواصل مع الهيئات الخارجية لدعم البحوث العلمية المفيدة للمجتمع	2.97	.96	متوسطة
6	15	تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الدعم المادي والمعنوي على البحوث التي تجري من قبلهم	2.93	1.02	متوسطة
7	17	مكافأة أعضاء هيئة التدريس ماديا ومعنويا حين يقدمون أبحاث تخدم البيئة المحلية، وتسهم في أحداث التغيير المطلوب	2.65	1.01	متوسطة
8	16	توفر الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مجلات محكمة لنشر أبحاثهم	2.53	1.10	متوسطة
		البحث العلمي والنشر ككل	3.10	0.70	متوسطة

يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.53–3.93)، إذ جاءت فقرة واحدة في هذا المجال بدرجة كبيرة وتشكل (12.5 %)، وهي الفقرة (11) والتي تنص على "تعطي الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الحرية الكاملة في اختيار موضوعات أبحاثهم"، وبمتوسط حسابي بلغ (3.93)، بينما جاءت سبع فقرات بدرجة متوسطة, تراوحت متوسطاتها ما بين (2.53– 3.40)، وتشكل (87.5%) من فقرات المجال، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.10).

أظهرت نتائج السؤال الأول أن درجة مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية بدرجة متوسطة، أما فيما يتعلق بمجالات الحرية الأكاديمية، فقد أشارت النتائج أن مجال التدريس والتعليم جاء في الرتبة الأولى, تلاه مجال حرية الرأي والتعبير في الرتبة الثانية، وجاء مجال خدمة المجتمع ومدى مشاركتهم في الحلول في الرتبة الثالثة، وأخيرا جاء مجال البحث العلمي والنشر في الرتبة الأخيرة. ويعزى ذلك لأنه أولى مهمات عضو هيئة التدريس في الجامعات هو التدريس، إذ يقوم باختيار المواد والموضوعات الدراسية، واختيار طرائق التدريس والتقويم وحريته في وضع الاختبارات وتصحيحها، وتم توفير الحرية الأكاديمية التدريسية فإن حرية الرأي والتعبير عن الآراء سوف تكون بكل موضوعية دون تقييد, وهذا بدوره يحقق التفكير الإبداعي والناقد الذي من شأنه الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية، وبالتالي تنصب كل الأهداف لصالح خدمة المجتمع من أجل النهوض به. أما فيما يتعلق بالبحث العلمي فإن من مهمات الجامعة أن توفر كافة التسهيلات اللازمة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لتمكن أعضاء هيئة التدريس من القيام بالبحوث العلمية على أساس منهجية علمية، واختيار موضوعات مميزة تخدم المجتمع، إذ أن الإبداع في البحث العلمي لدى عضو هيئة التدريس لن يتحقق ما لم يشعر بالحرية التدريسية والتعليمية، وحرية التعبير عن آرائه, وتوفير كافة المستلزمات اللازمة فضلاً عن تشجيع الجامعة للبحوث العلمية بتقديم مكافآت وحوافز تجعل من عضو التدريس باحثاً يبحث في موضوعات مميزة تخدم المجتمع. واختلفت الدراسة مع دراسة بني عواد (2002) التي أشارت إلى أن توفر الحريات الأكاديمية تتوفر بدرجة عالية,وفي حين اتفقت معها فقط فيما يتعلق بمجال حرية التدريس أنه جاء بالرتبة الأولى .واختلفت معها بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر رؤساء الأقسام تعزى لمتغيرات الجنس، والخبرة والتخصص. واختلفت مع دراسة الصائغ (2010) والتي أشارت إلى أن تمتع أعضاء هيئة التدريس بالحرية الأكاديمية كانت ضعيفة في مشاركتهم باتخاذ القرارات, وقدرتهم على التعبير عن آرائهم بحرية وعدم مشاركتهم في وضع الخطط التطويرية للجامعة.

بينما اتفقت مع دراسة الطراونة (2007) التي أشارت بأن الحرية الأكاديمية تمارس بدرجة متوسطة وعلى الرغم من كل ما تقدم، فإن الحرية الأكاديمية هي تعلم وتدريب، ومستوى من التفكير الناقد في فضاء العلم والمعرفة, في الفضاء الحر الذي مجدته الديانات السماوية كلها، وعُظم هذا التمجيد القرآن الكريم الذي يدل على مشيئة الله في هذا الوجود، فالله عز وجل قد عظم العلم

والحرية, والتفكير الناقد من أجل النهوض بالحياة، وعزز العالم الحكيم الذي وسع علمه كل شيء العلم بكل عناصره ومكوناته من أجل تقدم الحياة, وتطويرها من خلال فتح المغلق في هذا العالم الذي خلقه الله لعباده من أجل الحياة والتقدم والازدهار، ولا يتم هذا إلا بممارسة العلم الذي يفسر وجود الله في الكون، والتفكير العلمي الناقد من أجل ترقية الحياة بصورة منهجية موضوعية، وليس بصورة عشوائية، تعتمد على التفكير الخرافي والتراث الإنساني المتغير.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مفهوم الحرية الأكاديمية باختلاف متغيرات الجنس، والرتبة الأكاديمية، ونوع الجامعة، والجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لمفهوم الحرية الأكاديمية حسب متغيرات الجنس, والرتبة الأكاديمية ونوع الجامعة، والجامعة التي تم التخرج فيهاعضو هيئة التدريس، والجدول (8) يوضح ذلك.

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لمفهوم الحرية الأكاديمية حسب متغيرات الدراسة وهي: نوع الجامعة، والجنس، والرتبة الأكاديمية والجامعة التي تم تخرج فيها

			حرية الرأي والتعبير	البحث العلمي والنشر	التدريس والتعليم	خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به	الدرجة الكلية
نوع الجامعة	حكومية	س	3.27	3.12	3.41	3.13	3.25
		ع	.80	.69	.70	.91	.67
	جامعة خاصة	س	3.16	2.98	3.23	3.00	3.12
		ع	.61	.74	.71	.77	.60
الجنس	ذكر	س	3.39	3.28	3.50	3.26	3.38
		ع	.72	.65	.61	.80	.58
	أنثى	س	2.98	2.74	3.16	2.80	2.95
		ع	.85	.64	.83	1.00	.72
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	س	3.90	3.98	4.04	3.27	3.85
		ع	.57	.46	.47	1.22	.63

	أستاذ	س	3.53	3.39	3.46	3.36	3.45
	مشارك	ع	.66	.47	.46	.60	.45
	أستاذ	س	3.28	3.06	3.47	3.08	3.25
	مساعد	ع	.69	.74	.66	.85	.65
	أخرى	س	2.88	2.79	3.10	2.91	2.93
		ع	.89	.62	.87	1.08	.71
الجامعة	عربية	س	3.16	3.05	3.30	3.02	3.16
التي تم		ع	.78	.72	.73	.92	.67
التخرج	أجنبية	س	3.62	3.30	3.73	3.48	3.56
فيها		ع	.67	.58	.48	.68	.51

س= المتوسط الحسابي ع= الانحراف المعياري

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (8) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمفهوم الحرية الأكاديمية بسبب اختلاف فئات متغيرات نوع الجامعة والجنس والرتبة الأكاديمية والجامعة التي تم تخرج فيها، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الرباعي المتعدد على المجالات والنتائج في الجدول(9).

الجدول (9) تحليل التباين الرباعي المتعدد لأثر نوع الجامعة والجنس والرتبة الأكاديمية والجامعة التي تم تخرج فيها على المجالات

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
نوع الجامعة	حرية الرأي والتعبير	1.089	1	1.089	2.041	.154
هوتلنج=017.	البحث العلمي والنشر	1.125	1	1.125	2.962	.086
ح=308.	التدريس والتعليم	2.106	1	2.106	4.833	.029
	خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به	1.350	1	1.350	1.809	.180
الجنس	حرية الرأي والتعبير	2.768	1	2.768	5.189	.023
ويلكس=108.	البحث العلمي والنشر	8.973	1	8.973	23.614	.000
ح=000.	التدريس والتعليم	2.546	1	2.546	5.843	.016

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به	7.416	1	7.416	9.937	.002
الرتبة الأكاديمية	حرية الرأي والتعبير	9.346	3	3.115	5.839	.001
هوتلنج=.771	البحث العلمي والنشر	12.014	3	4.005	10.539	.000
ح=.000	التدريس والتعليم	6.684	3	2.228	5.113	.002
	خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به	1.031	3	.344	.461	.710
الجامعة التي تم التخرج فيها هوتلنج=.128 ح=.000	حرية الرأي والتعبير	1.348	1	1.348	2.527	.113
	البحث العلمي والنشر	.501	1	.501	1.320	.252
	التدريس والتعليم	3.298	1	3.298	7.567	.006
	خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به	3.211	1	3.211	4.303	.039
الخطأ	حرية الرأي والتعبير	149.915	281	.534		
	البحث العلمي والنشر	106.775	281	.380		
	التدريس والتعليم	122.463	281	.436		
	خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به	209.720	281	.746		
الكلي	حرية الرأي والتعبير	176.309	287			
	البحث العلمي والنشر	138.864	287			
	التدريس والتعليم	143.139	287			
	خدمة المجتمع ومدى مشاركتها في الحلول من أجل النهوض به	230.768	287			

يتبين من الجدول (9) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر نوع الجامعة في جميع المجالات باستثناء مجال التدريس والتعليم، وجاءت الفروق لصالح الجامعات الحكومية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات، وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية في جميع المجالات باستثناء مجال خدمة المجتمع، ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول (10).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجامعة التي تم تخرج فيها في مجالي التدريس والتعليم، وخدمة المجتمع، ومدى مشاركتهم في الحلول من أجل النهوض به، وجاءت الفروق لصالح الجامعة الأجنبية، بينما لم تظهر فروق في المجالين الآخرين.

لبيان أثر المتغيرات على الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات تم استخدام تحليل التباين الرباعي والنتائج في الجدول (10).

الجدول (10) تحليل التباين الرباعي لأثر نوع الجامعة والجنس والرتبة الأكاديمية والجامعة التي تم التخرج فيها على الدرجة الكلية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
نوع الجامعة	1.430	1	1.430	3.897	.049
الجنس	4.530	1	4.530	12.343	.001
الرتبة الأكاديمية	5.481	3	1.827	4.978	.002
الجامعة التي تم التخرج فيها	1.098	1	1.098	2.991	.085
الخطأ	103.140	281	.367		
الكلي	125.032	287			

يتبين من الجدول (10) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر نوع الجامعة، إذ بلغت قيمة ف (3.897)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.049)، وجاءت الفروق لصالح الجامعات الحكومية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجنس، إذ بلغت قيمة ف (12.343)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.001)، وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية، إذ بلغت قيمة ف (4.978)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.002)، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول(11).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجامعة التي تم التخرج فيها، إذ بلغت قيمة ف (2.991)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.085).

الجدول (11) المقارنات البعدية بطريقة شيفية الرتبة الأكاديمية

		المتوسط الحسابي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	أخرى
حرية الرأي والتعبير	أستاذ	3.90				
	أستاذ مشارك	3.53	.37			
	أستاذ مساعد	3.28	.62	.26		
	أخرى	2.88	1.02*	.65*	.39*	
البحث العلمي والنشر	أستاذ	3.98				
	أستاذ مشارك	3.39	.58*			
	أستاذ مساعد	3.06	.92*	.33*		
	أخرى	2.79	1.19*	.60*	.27*	
التدريس والتعليم	أستاذ	4.04				
	أستاذ مشارك	3.46	.58			
	أستاذ مساعد	3.47	.57	.01		
	أخرى	3.10	.94*	.36*	.37*	
الدرجة الكلية	أستاذ	3.85				
	أستاذ مشارك	3.45	.41			
	أستاذ مساعد	3.25	.60*	.19		
	أخرى	2.93	.92*	.51*	.32*	

* دالة عند مستوى الدلالة (= 0.05).

يتبين من الجدول (11) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين كل من أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد من جهة وبين رتب أخرى من جهة ثانية، وجاءت الفروق لصالح أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد في مجالي حرية الرأي والتعبير والتدريس والتعليم.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين أستاذ وبين أستاذ مشارك، وجاءت الفروق لصالح كل من أستاذ، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين كل من أستاذ وأستاذ مشارك من جهة وبين أستاذ مساعد من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح أستاذ وأستاذ مشارك، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين كل من أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد من جهة وبين رتب أخرى من جهة ثانية، وجاءت الفروق لصالح كل من أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد في مجال البحث العلمي والنشر.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين أستاذ وبين أستاذ مشارك، وجاءت الفروق لصالح أستاذ، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين كل من أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد من جهة وبين رتب أخرى من جهة ثانية، وجاءت الفروق لصالح أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد في الدرجة الكلية.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لمفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تعزى لمتغيرات (نوع الجامعة، الجنس، الرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تم التخرج فيها)؟".

فيما يتعلق بمتغير نوع الجامعة (حكومية أم خاصة) فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) لمفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير نوع الجامعة، لصالح الجامعات الحكومية، إذ بلغت قيمة (ف) (3.897) بمستوى الدلالة (0.049)، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للجامعات الحكومية (3.25)، وهي أعلى قيمة من المتوسط للجامعات الخاصة الذي بلغ (3.12)، ويعزى السبب في ذلك أن الجامعات الحكومية تتصف بالاستقلالية في اتخاذ القرارات تحكمها القوانين والأنظمة التي تصدرها مؤسسات الدولة ذات العلاقة، أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية فأنه يتم تعينهم على الكادر الوظيفي بصورة رسمية الأمر الذي يشعرهم بأنهم تحت حماية القانون، وأن حقوقهم محفوظة مما يجعلهم يعبرون عن آراءهم ومقترحاتهم بحرية دون خوف أو تردد. بينما أعضاء هيئة التدريس في

الجامعات الخاصة يتم تعيينهم في بعض الأحيان وفقاً للأهواء، ويتم تعيينهم على حساب العقود السنوية، التي تستمر برضا المسؤولين في الجامعة، وبالتالي يشعرون بعدم الأمان، وعدم الاستقرار وهذا بدوره يؤثر سلباً في عطائهم وحريتهم في التعبير عن آرائهم خوفاً من إثارة أي نوع من المشكلات للجامعة.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة الشبول والزيود (2009) التي أشارت بأن ممارسة الحرية الأكاديمية جاءت لصالح الجامعات الخاصة، مقابل الحكومية.

أما فيما يتعلق بمتغير الجنس فقد دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) لمفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، إذ بلغت قيمة ف (12.343) بدلالة إحصائية بلغت (0.001)، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي للذكور (3.38)، وهي أعلى قيمة من المتوسط الحسابي للإناث، والذي بلغ (2.95)، ويعزى السبب في ذلك أولاً إلى أن أعضاء هيئة التدريس من الذكور لديهم رغبة بالعمل الإداري أكثر من الإناث، وبالتالي فإن العمل الإداري يحتاج للذكور لما لديهم من إطلاع على جميع الأنشطة، وبالتالي عندهم زيادة وعي بمفهوم الحرية الأكاديمية، والذكور يشاركون في المؤتمرات أكثر من الإناث، أضف إلى ذلك أن قدرة الذكور على عمل أبحاث أكثر، وذلك لأن عمل الأبحاث يتطلب الخروج إلى الميدان وهذا لا يتناسب مع طبيعة الأنثى وظروفها، واختلفت مع دراسة بني عواد (2002) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس.

واختلفت مع دراسة السرحاني (2008) التي أشارت إلى أن درجة ممارسة الحرية جاءت لصالح الإناث أكثر من الذكور، في حين اتفقت الدراسة مع دراسة الشبول والزيود (2009) والتي أشارت إلى وجود فروق لمفهوم الحرية الأكاديمية لصالح الذكور مقابل الإناث.

وفيما يتعلق بمتغير الرتبة الأكاديمية أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة تعزى لأثر الرتبة الأكاديمية، لصالح رتبة الأستاذ، إذ بلغت قيمة ف (4.978) وبدلالة إحصائية بلغت (0.002)، ويعزى السبب في ذلك أن عضو هيئة التدريس كلما زادت خبرته وفترة عمله، كلما زاد بحثه عن حريته الأكاديمية من أجل استغلال خبراته لتحقيق إنجازات علمية جديدة، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة إبراهيم (2008)، إذ أشارت بأنه لا يوجد فروق لمتغير الرتبة الأكاديمية. بينما إتفقت مع دراسة السرحاني(2008) ودراسة الشبول والزيود (2009) والتي أشارتا إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لصالح ذوي الرتبة العالية مقابل الرتب الأخرى.

أما فيما يتعلق بمتغير نوع الجامعة التي تخرج فيها أعضاء هيئة التدريس عربية أم أجنبية، فقد دلت الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، تعزى لأثر الجامعة التي تم التخرج فيها، إذ بلغت قيمة ف (2.991) وبدلالة إحصائية بلغت (0.085)، ويعزى السبب في ذلك أن موضوع الحرية الأكاديمية لم يُعدّ موضوعاً مقتصراً على جامعة أو أكثر، بل أصبح قضية مهمة تهم جميع الدول التي تقوم على أساس الديمقراطية، وقد يعزى السبب إلى أن العصر الحالي هو عصر التكنولوجيا وعصر العولمة، فلا بد من أن تعمل الجامعات في شتى دول العالم على مواكبة المستجدات ومجريات العصر، وهذا لن يتحقق إلا بوجود حرية أكاديمية.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما أشار إليه طه (2001) إلى أن معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الذين أكملوا دراستهم في جامعات أجنبية يرون أن هناك تشابها بين الجامعات في إدراك الحرية الأكاديمية، فضلا عن ذلك فإن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحرية الأكاديمية كاتفاقية ليما لم تميز بين نوع الجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس.

التوصيات:

من أبرز نتائج الدراسة أن مجالات مفهوم الحرية الأكاديمية جاءت بتقدير متوسط، وأن الحرية الأكاديمية تعاني من صعوبات عديدة، لذا اقترح الباحثان إجراءات لتطويرها وتفعيلها، وفي ضوء ذلك تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

- أن تعمل المؤسسات العلمية على تنقية إداراتها وتشريعاتها وفلسفتها وأهدافها ومناهجها من كل الأفكار والممارسات التي من شأنها أن تحد من الحرية الأكاديمية, وكل معيقات التفكير العلمي الناقد في الجامعات من أجل قوامة الحرية الأكاديمية وممارستها بصورة سليمة في بنية المجتمع ومؤسساته العلمية.
- أن تقوم الجامعات باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من أجل الأكاديمية بصورة مفاهيم أعضاء هيئة التدريس نحو الحرية الأكاديمية، والناتجة عن إختلاف الجنس (ذكور وإناث) ونوع الجامعة (حكومية أم خاصة)، والرتبة الأكاديمية حتى يسود المناخ الثقافي الموضوعي الذي يعزز مفهوم الحرية الأكاديمية في الوسط الجامعي دون تباينات في هذا المفهوم بين أعضاء هيئة التدريس. وذلك لجعل أعضاء هيئة التدريس يتوجهون نحو مفاهيم الحرية الأكاديمية بصورة سليمة للنهوض بالمستوى الفكري داخل المؤسسات التعليمية.

المراجع

إبراهيم، دعاء. (2008). الحرية الأكاديمية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر.

بني عواد، ريما. (2002). مدى توفير الجامعات الأردنية الحريات الأكاديمية كما يراها رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس أنفسهم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

حمادة، عبد المحسن. (1989). دراسة ميدانية للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت. المجلة التربوية، الكويت، 21 (8)، 76- 95.

الزيدي، مفيد. (2000). التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي، الحرية الأكاديمية نموذجًا. بحث مقدم في مؤتمر التعليم العالي بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.

السرحاني، طارق. (2008) دور القيادات الأكاديمية في توفير الحري الأكاديمية في كليات التربية في المنطقة الشمالية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم ونظر أعضاء هيئة التدريس. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

سنقر، صالحة. (2000). تطور التعليم العالي في سورية من عام 1970 إلى2000 وتوجهاته المستقبلية. وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية.

الشبول، محمد والزيود، محمد. (2009). درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة. المجلة التربوية، جامعة الكويت، 23 (92).

الصائغ، ندى. (2010). مستوى الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس التي يمارسونها من خلال الإدارة الإلكترونية في الجامعات السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية.

الطراونـة، خليـل. (2007). درجـة ممارسـة الحريـة الأكاديميـة فـي الجامعـات الأردنيـة الحكوميـة والخاصـة ومعوقاتها من وجهـة نظـر أعضـاء الهيئـة التدريسية. استردت بتـاريخ 2015/6/25 من المصدر:

http://e-thesis.mutah.edu.jo/index.php/faculty-of-educational-sciences/dept-of-educational-foundaition-ana-administration/499-2012-05-04-14-11-40.htmlfraidy.4may2012

عمرو، عبد الفتاح. (1994) الحريات الأكاديمية في الجامعات التونسية. بحث ومناقشة الندوة الفكرية بعنوان الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، عمان منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية.

قمبر، محمود. (2001). الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، دراسة تحليلية نقدية مقارنة، إبداعات تربوية. الدوحة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

كريم، محمد. (1993). الجامعة والحرية الأكاديمية في مصر: دراسة ميدانية. كلية التربية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.

ماضي، عبد الفتاح. (2007). الحريات الأكاديمية في العالم العربي وسبل حمايتها في نظام عساف (محرر) الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية. عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

Alzyoud, M. (2001). Academic Freedom Universities Autonomy and Admission Public Universities. Ph. Dissertation unpublished Nottingham UK. Website:

http://eprints.nottingham.ac.uk/13601.datedeposited4jun,2013

Goodell, Z. (2005). Faculty Perceptions of Academic Freedom at a Metropolation University: A case study. Ph. D Dissertation, Virginia. Retrieved at 25/12/2013 from Pro Ques Digital Dissertations Publication No AAT3166836).

Taha, T. (2001). Academic Freedom in Arab Universities. PhD dissertation, unpublished, University of New Orleans.